منوعات

MEDIA

أخبار

تواجه صحيفة نداء الوطن اللبنانية احتمالية التوقف عن الصدور نتيجة أزمة مالية. وقال مصدر من داخل الصحيفة لـ«العربي الجديد» إنّ الإدارة أبلغت العاملين بأنّها ستتوقف عن دفع الأجور بنهاية مارس/آذار الحالي، بالتزامن مع توقيف الإصدار الورقي.

قررت النيابة العامة المغربية متابعة الصحافي والإذاعي محمد بوصفيحة، الشهير بـ«مومو»، على خلفية تفجر قضية «اختلاق جريمة وهمية» عبر أثير إذاعة خاصة. كما أصدرت النيابة قراراً بمتابعة شخصين بتهمة اختلاق جريمة وهمية وإهانة هيئة منظمة.

شارك عشرات الصحافيين والناشطين السياسيين والحقوقيين المصريين في وقفة تضامنية مع الفلسطينيين، الثلاثاء، مطالبين بفتح معبر رفح المتاخم لقطاع غزة من قِبَل السلطات المصرية. ورددوا هتافات من بينها «افتحوا معبر رفح... الكيل قد طفح».

أعلنت وكالة الفضاء الأوروبية، الثلاثاء، استعادة الرؤية عبر تلسكوب إقليدس، بعد عملية دقيقة نجحت من خلالها في إذابة طبقة رقيقة من الجليد كانت تحجب رؤيته. بدأ «إقليدس» الذي يوصف بـ«محقق الكون المظلم» عمليات المسح رسمياً الشهر الماضي.

كشف مسؤولون إسرائيليون عن اعتماد برنامج للتعرف إلى الوجوه، على نطاق واسع في قطاع غزة، لفرض رقابة جماعية على الفلسطينيين الذين يواجهون حرب إبادة منذ السابع من أكتوبر

كل وجوه الغزيين تحت المراقبة الإسرائيلية

نيويورك ـ **العربي الجديد**

توظف سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقنيات التعرف إلى الوجه المتطورة في فرض رقابة جماعية على الفلسطينيين، وبينهم الغزيون، وذلك عبر جمع وفهرسة وجوههم من دون علمهم أو موافقتهم، وفقاً لضباط في الاستخبارات الإسرائيلية ومسؤولين عسكريين وجنود تحدثت معهم صحيفة نيويورك تايمز. وهذا المشروع الذي لم يكشف عنه سابقاً بدأ العمل به في غزة أواخر العام الماضي، وفقاً للصحيفة الأميركية.

في 19 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، كان الشاعر الفلسطيني مصعب أبو توهة يحاول الخروج من قطاع غزة الذي يتعرض لحرب إبادة إسرائيلية منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي. بعد مرور أبو توهة على نقطة تفتيش عسكرية إسرائيلية، طلب منه التقدم. بعد نصف ساعة، نودي اسمه، ثم عصبت عيناه، واقتيد إلى الاستجواب. وقال أبو توهة (31 عاماً) لـ«نيويورك تايمز»، في تقريرها المنشور أمس الأربعاء: «لم يكن لدي أي فكرة عما كان يحدث أو كيف يمكنهم فجأة معرفة اسمي كاملاً»، وأضاف أنه ليست له أي علاقة بحركة حماس وكان يحاول مغادرة غزة إلى مصر. أبو توهة عرض على مجموعة كاميرات تتضمن تقنية التعرف إلى الوجه، وفقاً لثلاثة مسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية تحدثوا لـ«نيويورك تايمز» شرط عدم الكشف عن هويتهم. وأضافوا أنه بعد مسح وجهه والتعرف إليه، وجد البرنامج الذي يستند إلى الذكاء الاصطناعي أن الشاعر مدرج على قائمة إسرائيلية للمطلوبين. وفقاً للمسؤولين في الاستخبارات الإسرائيلية الذين تحدثوا مع «نيويورك تايمز»، فإن هذه التكنولوجيا استخدمت بداية في غزة للبحث عن الإسرائيليين الرهائن لدى حركة حماس. وبعد بدء الهجوم البري الإسرائيلي على غزة، زادت سلطات الاحتلال اعتمادها على التقنية من أجل التعرف إلى أي شخص له علاقات مع حركة حماس أو غيرها من الفصائل الفلسطينية. وأقر أحد الضباط بأن التقنية كانت، في بعض الأحيان، تصنف «بشكل خاطئ المدنيين على أنهم من مقاتلي حماس المطلوبين».

وقال أربعة ضباط استخبارات إن برنامج التعرف إلى الوجه، الذي تديره وحدة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، بما في ذلك وحدة قسم الاستخبارات الإلكترونية 8200، يعتمد على تكنولوجيا من «كورسايت» Corsight، وهي شركة إسرائيلية خاصة. وأفادوا بأنه يستخدم أيضاً «صور غوغل» Google Photos. مجتمعة، تمكن هذه التقنيات الاحتلال الإسرائيلي من التقاط الوجوه من بين الحشود ولقطات الطائرات بدون طيار. وأشار ثلاثة من الأشخاص المطلعين على البرنامج إلى أنهم يتحدثون علناً «لأنهم متخوفون من أنه يشكل إساءة استخدام للوقت والموارد من قبل إسرائيل». وذكرت «نيويورك تايمز» أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي رفض التعليق على استخدام هذه التقنية في غزة، لكنه قال إن الجيش «ينفذ العمليات الأمنية والاستخباراتية الضرورية، بينما يبذل جهوداً كبيرة لتقليل الضرر الذي يلحق بالسكان غير المتورطين». وأضاف: «بالطبع لا يمكننا الحديث عن القدرات العملياتية والاستخباراتية في هذا السياق». وعبّر الباحث في منظمة العفو الدولية، مات محمودي، عن قلق إزاء استخدام سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتقنيات التعرف إلى الوجه، لأنها قد تؤدي إلى «تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم بشكل كامل». وأضاف أنه «من غير المرجح أن يشكك الجنود الإسرائيليون في هذه التكنولوجيا عندما يتعرفون إلى شخص ما على أنه جزء من جماعة مسلحة، على الرغم من أن التكنولوجيا ترتكب أخطاء».

يعتمد البرنامج على تقنية كورسايت الإسرائيلية وخدمة صور غوغل

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد استخدمت تقنية التعرف إلى الوجه في الضفة الغربية والقدس الشرقية، وفقاً لتقرير أصدرته منظمة العفو الدولية العام الماضي. لكن الوضع أكثر تعقيداً في غزة. في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يمتلك الإسرائيليون نظاماً محلياً للتعرف إلى الوجه يسمى «بلو وولف» Blue Wolf، وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية. عند نقاط التفتيش في مدن الضفة الغربية مثل الخليل، يُفحص الفلسطينيون بواسطة كاميرات عالية الدقة قبل السماح لهم بالمرور. جنود الاحتلال يستخدمون أيضاً تطبيقات الهواتف الذكية لمسح وجوه الفلسطينيين وإضافتها إلى قاعدة بيانات. لم تكن هذه التقنية مستخدمة في غزة. وقال ضباط استخبارات إسرائيليون إن مراقبة «حماس» في غزة كانت تتم «من خلال التنصت على خطوط الهاتف، واستجواب السجناء الفلسطينيين، وجمع لقطات الطائرات بدون طيار، والوصول إلى حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة، واختراق أنظمة الاتصالات». بعد بدء العدوان الإسرائيلي المتواصل على غزة في السابع من أكتوبر، لجأ ضباط الاستخبارات الإسرائيلية في الوحدة 8200 إلى هذه التقنية «للحصول على معلومات» عن المقاومين الفلسطينيين الذين نفذوا عملية طوفان الأقصى. وقال أحد الضباط إن الوحدة دققت أيضاً في لقطات الهجمات من الكاميرات الأمنية، بالإضافة إلى مقاطع الفيديو التي رفعتها «حماس» على وسائل التواصل الاجتماعي. وأضاف أن الوحدة طلب منها إعداد «قائمة اغتيالات» لأعضاء «حماس» الذين شاركوا في عملية طوفان الأقصى، ثم تمت الاستعانة بـ«كورسايت» لتطوير برنامج للتعرف إلى الوجه في غزة، وفق ما صرح به ثلاثة ضباط في الاستخبارات الإسرائيلية لـ«نيويورك تايمز».

تزعم شركة كورسايت، التي يقع مقرها الرئيسي في تل أبيب، عبر موقعها الإلكتروني بأن تقنيتها تتطلب الاطلاع على أقل من 50 في المائة من الوجه للتعرف إليه بدقة. وكتب رئيس «كورسايت» روبرت واتس، هذا الشهر، على موقع لينكد إن، أن تقنية التعرف إلى الوجه يمكن أن تعمل مع «زوايا متطرفة، (حتى من الطائرات بدون طيار)، وفي الظلام، وفي الظروف الرديئة». ورفضت «كورسايت» طلباً من «نيويورك تايمز» للحصول على تعليق. وقال أحد الضباط إن أفراد الوحدة 8200 سرعان ما اكتشفوا أن تقنية «كورسايت» تواجه صعوبات إذا كانت اللقطات مبرغلة وإذا كانت الوجوه مغطاة. عندما حاول جيش الاحتلال التعرف إلى جثث الإسرائيليين الذين قُتلوا في 7 أكتوبر، لم تكن هذه التكنولوجيا فعّالة دائماً مع الأشخاص الذين تعرضوا لإصابات في الوجه. ولفت أحد الضباط إلى أن التقنية قد تعطي نتائج كاذبة، وقد تصنف أشخاصاً خطأً على أنهم عناصر في «حماس». ولدعم تقنية «كورسايت»، استخدم الضباط الإسرائيليون «صور غوغل»، وهي خدمة مشاركة وتخزين الصور المجانية من «غوغل»، حسبما كشف ثلاثة ضباط استخبارات. ومن خلال تحميل قاعدة بيانات للأشخاص المعروفين إلى «صور غوغل»، يمكن للضباط الإسرائيليين استخدام وظيفة البحث عن الصور في الخدمة لتحديد هوية الأشخاص. وأكد أحد المسؤولين أن قدرة «غوغل» على مطابقة الوجوه والتعرف إلى الأشخاص، حتى مع ظهور جزء صغير فقط من وجوههم، تتفوق على التقنيات الأخرى. وقال متحدث باسم «غوغل»، لـ«نيويورك تايمز»، إن خدمة الصور المجانية «لا توفر هويات لأشخاص غير معروفين في الصور».

توسع استخدام برنامج التعرف إلى الوجه في غزة مع توسيع قوات الاحتلال الإسرائيلي عدوانها هناك. وزود الجنود الإسرائيليون بكاميرات مجهزة بهذه التكنولوجيا. كما أقام الجنود نقاط تفتيش على طول الطرق الرئيسية التي يستخدمها الفلسطينيون للفرار، مع كاميرات تمسح الوجوه. وقال ضباط الاستخبارات الإسرائيلية إن استخدام التقنية كان هدفه البحث عن الرهائن الإسرائيليين، وكذلك مقاتلي «حماس». وقال أحد مصادر «نيويورك تايمز» إن المبادئ التوجيهية بشأن من يجب إيقافه كانت واسعة النطاق عن عمد. وقد طُلب من المعتقلين الفلسطينيين تسمية أشخاص يعتقدون أنهم على صلة بـ«حماس». وكانت سلطات الاحتلال تفتش عنهم، «على أمل أن يقدموا المزيد من المعلومات الاستخبارية».

يوظف الاحتلال كل موارده في عدوانه على الفلسطينيين (فرانس برس)

الذكاء الاصطناعي أداة في الإبادة

تجنح إسرائيل ـ الرائدة عالمياً في المضمارين العسكري والتقني ـ إلى دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في ترسانتها العسكرية ونظمها الخاصة بالأمن السيبراني والمراقبة. في المقابل، يكابد الفلسطينيون الكثير من المخاطر جراء هذه النظم المعززة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، وذلك لما لها من أثر في تقويض حقوقهم الأساسية. يُذكر من هذه النظم تمثيلاً لا حصراً تقنيات التعرف إلى الوجوه، والأسلحة الآلية، ورصد وسائل التواصل الاجتماعي، والاستهداف العسكري. بتوظيف سلطات الاحتلال الإسرائيلي تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن ترسانتها العسكرية ونظمها للمراقبة، تضع الحريات الأساسية للفلسطينيين في مهب الخطر، بما يتضمن حرياتهم في التعبير والحركة والتجمع. يغذي نقص الأطر التنظيمية وفجوات القوى على مستوى العالم هذا الأثر السلبي الغامر لتقنيات الذكاء الاصطناعي في حياة الفلسطينيين وسردياتهم. ويعزى هذا في المقام الأول إلى استخدام إسرائيل غير المقيد لتقنيات الذكاء الاصطناعي في سبيل تعزيز احتكارها، وهيمنتها، وسيطرتها العسكرية. بناء على كل ما سبق يواجه الفلسطينيون والمدافعون عن حقوقهم سيلًا من الأخطار والمخاطر تتدفق عليهم عبر التطبيقات التجارية والمدنية لتقنيات الذكاء الاصطناعي على المستوى الدولي، مثل منصات الذكاء الاصطناعي الإبداعية الشعبية التي يشيع استخدامها يوماً تلو الآخر لإنشاء المحتوى الاصطناعي وتنسيق الوسائط وتقديمها. في حرب الإبادة الحالية على قطاع غزة، استخدم الاحتلال نماذج التعلم الآلي والخوارزميات المؤتمتة لتحديد مواقع قذائفها وصواريخها.

تحليل

في تحليل أنجزه موقع «ذا نيو أراب» لأربع من الصحف الأهم في بريطانيا، وجد أن وسائل الإعلام المكتوبة هذه تُظهر تحيزاً ضد الفلسطينيين، وتضامناً مع الاحتلال الإسرائيلي

الصحف البريطانية
انحياز كمي ونوعي إلى الاحتلال

لندن ـ **العربي الجديد**

أكدت دراسة أجراها موقع «ذا نيو أراب» أن تغطية الصحف البارزة في بريطانيا أثبتت تحيزاً ثابتاً وعميقاً ضد الفلسطينيين، مع تجريدهم من إنسانيتهم. ومن خلال التحليل الكمي والنوعي، فحص «ذا نيو أراب» مئات العناوين الرئيسية من «ذا تايمز» و«ذا تيليغراف» و«ذا صن» و«ديلي مايل»، وهي أربع من الصحف الأكثر قراءة في بريطانيا، وتلعب دوراً مهماً في تشكيل الرأي العام. فـ«ذا صن» وحدها لديها نحو 30 مليون قارئ شهرياً في هذا البحث، جمع «ذا نيو أراب» كل المقالات المتوفرة على الإنترنت التي نشرتها صحيفة «ذا تايمز» (112)، و«ذا تيليغراف» (106)، و«ذا صن» (114)، و«ديلي مايل» (285) في الفترة ما بين 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023 و7 فبراير/شباط 2024 حول قطاع غزة وإسرائيل. وحللت هذه المقالات الـ617 للتأكد من تحيزها. أظهرت النتائج أن الصحف الأربع جميعها تفضل بشكل غير متناسب حياة الإسرائيليين والروايات الحكومية على حياة الفلسطينيين. وبصورة أكثر تحديداً، تُظهر المصادر الأربعة جميعها، في عناوينها الرئيسية، تحيزاً ضد الفلسطينيين بالطرق الثلاث التالية: نشر قدر كبير من اللغة العاطفية عند وصف المعاناة الإسرائيلية، وتضخيم المبررات الإسرائيلية للعنف، ونزع الإنسانية من الفلسطينيين.

ووجد «ذا نيو أراب» أن 64 في المائة من العناوين كانت لصالح إسرائيل، مقارنة بـ16 في المائة فقط لصالح الفلسطينيين. وكانت نسبة الـ20 في المائة المتبقية من العناوين محايدة أو غير ذات صلة كفاية. وتؤكد دراسة الحالة هذه وجود تحيّز واسع النطاق ومنهجي عبر كثير من وسائل الإعلام الرئيسية في المملكة المتحدة.

بدوره، قال أستاذ الإعلام والاتصالات في كلية لندن للاقتصاد، عمر الغزي، إن «هذه النتائج صادمة وغير مفاجئة في الوقت نفسه»، إذ إن «كثيراً من الأشخاص الذين يهتمون بالاطلاع على ما يحدث في هذه الحرب، توقفوا عن الحصول على أخبارهم من المصادر البريطانية». وخلال فترة التحليل، قتلت إسرائيل أكثر من 27 ألف فلسطيني في قطاع غزة. واليوم، يتجاوز عدد الشهداء 32 ألفاً، فيما يواجه الملايين من الغزيين المجاعة. وكانت الصحيفة التي أظهرت التناقض الصارخ هي «ذا صن»، التي استخدم 74,5 في المائة من العناوين الرئيسية فيها لغة عاطفية حول الضحايا الإسرائيليين، مقارنة بـ4,5 في المائة فقط للضحايا الفلسطينيين، أي بمعدل 25 إلى 1. العنوان التالي هو مثال جيد: «الشر الذي أطلق العنان لأبناء حماس يشوي الأطفال أحياء في الأفران أثناء المذبحة، المسعفون يكشفون حجم الفساد الإرهابي الذي جرى كشفه».

> 64 في المائة من العناوين في هذه الصحف كانت لصالح إسرائيل

ووجد «ذا نيو أراب» أن هذا النوع من اللغة القاسية المشحونة للغاية منتشر على نطاق واسع عبر صحيفتي «ذا صن» و«ديلي مايل»، وكلتاهما من الصحف الشعبية الصفراء، إضافة إلى سلسلة من المصطلحات اللاإنسانية، مثل «الوحوش» و«المتوحشين»، عند وصف حماس. وفي الحالات النادرة التي استخدمت فيها العناوين الرئيسية لغة عاطفية في الإشارة إلى الضحايا الفلسطينيين للعنف الإسرائيلي، كانت اللغة سلبية وصامتة نسبياً. على سبيل المثال، يقول أحد أخبار «ديلي مايل»: «مقتل ما لا يقل عن 68 فلسطينياً، من بينهم سبعة أطفال، في مخيم اللاجئين في غزة في واحدة من أعنف الغارات الجوية الإسرائيلية منذ بدء الحرب، كما جرى ذبح 15 جندياً من جيش الدفاع الإسرائيلي عشية عيد الميلاد الدموية». حتى استخدام كلمة «قتلوا» لوصف الفلسطينيين كان نادراً. وفي عناوين رئيسية عدة، جاءت الوفيات الفلسطينية بصيغة المبني للمجهول، وهو تكتيك مصمم عادة لتجنب إلقاء اللوم على المجرم. وصف أحد عناوين «ديلي مايل» غارة جوية إسرائيلية بأنها «تخلّف 200 قتيل»، أعقبها «بعد أن خرق صاروخ حماس وقف إطلاق النار الذي استمر سبعة أيام». هذا النوع من التبرير الإضافي، الذي يبرئ الجيش الإسرائيلي ضمنياً، لوحظ بشكل متكرر عبر «ديلي مايل» و«ذا صن».

إضافة إلى ذلك، وجد موقع «ذا نيو أراب» أنه، في الصحف الأربع، عندما استُخدمت اللغة العاطفية لوصف الفلسطينيين، كانت مخصصة تقريباً حصرياً للنساء والأطفال، كما هو الحال في هذا العنوان من «ذا صن»: «الأطفال المذعورون في غزة وإسرائيل متحدون بسبب الرعب عبر الانقسام».

كان هناك اتجاه آخر يتمثل في التركيز غير المتناسب على القصص الفردية لمعاناة الضحايا الإسرائيليين (أو الحكايات البطولية عن البقاء)، في غياب لقصص الفلسطينيين الشخصية. ووجد «ذا نيو أراب» أن إحدى الضحايا الإسرائيليين، شاني لوك، حصلت على عناوين عاطفية في «ذا صن»، أكثر من جميع عناوين الصحيفة عن الضحايا الفلسطينيين. بمعنى آخر، أعطت الصحيفة امرأة إسرائيلية اهتماماً إنسانياً أكثر من 27 ألف ضحية فلسطينية في أنحاء غزة والضفة الغربية. ويكشف تحليل «ذا نيو أراب» أن عناوين هذه الصحف الأربع استخدمت لغة عاطفية بحرية تجاه الإسرائيليين، لكنها كانت محجوبة وغير مبالية عند مناقشة الضحايا الفلسطينيين. وبينما «تموت» النساء والأطفال الفلسطينيون، هكذا ببساطة، يُقدم للقارئ إسرائيليون «دامعون يُذبح أحباؤهم» باستمرار، أو «تقطع رؤوسهم»، و«تفشر لهم الأبدان»، بينما حماس توصف بـ«البشريرة» و«القاسية» و«الوحوش» و«الإرهابيين» و«المتوحشين» و«البرابرة».

قال الغزي عن النتائج التي توصل إليها «ذا نيو أراب» إنها تمثل «تدويناً واضحاً لكيفية توجيه (هذه الصحف) أو سعيها للتأثير على الرأي العام عندما تقول له: الإسرائيليون هم الضحايا الذين يجب أن تشعروا بالتضامن معهم، ويجب أن تشعروا بأنهم أناس مثلنا، في حين أن الفلسطينيين لا داعي للقلق بشأنهم».

في لندن، نوفمبر 2023 (هارك كيربسون/ Getty)

روايات تبرّر العنف

في حين ان العناوين الرئيسية لـ«ذا تايمز» و«ذا تليغراف»، تستخدم لغة عاطفية اقل من صحف مثل «ذا صن» و«ديلي مايل»، فقد وجد «ذا نيو اراب» ان كلتا المطبوعتين تحيلان الى اسرائيل. ركّزت كلتا الصحيفتين على الروايات التي تبرّر العنف الاسرائيلي في قطاع غزة و تضعه في سياقه. على سبيل المثال، اوضح احد العناوين الرئيسية في صحيفة «ذا تايمز» كيف ان «الانتقام» من السابع من اكتوبر «سيكون سلاما».

مسار

هاني زعرب... طيران يبدأ من غزة

رام الله ـ **بديعة زيدان**

من خلال حديثه عن لوحات أنجزها، وتنطوي على حكايات شخصية، عرّج الفنان التشكيلي الفلسطيني المقيم في باريس، هاني زعرب، على حيوات الفلسطينيين في قطاع غزة، منذ بدأ الرسم في مخيم رفح للاجئين الفلسطينيين، قبل أن ينتقل للعيش في الضفة الغربية، بعد أن أنهى دراسته في الفنون من جامعة النجاح الوطنية في مدينة نابلس، ففرنسا التي توجّه إليها في منحة فنيّة، ولم يتمكن من العودة منها، تبعاً لتداعيات الاعتداءات المتتالية على قطاع غزة.

بلغت زعرب، الذي استضافه المتحف الفلسطيني في بلدة بيرزيت قرب مدينة رام الله، وحاوره مدير المتحف الفنّان عامر الشوملي (الاثنين 25 مارس/آذار 2024)، إلى أن لوحة «حصار» (إحدى لوحات الفعاليّة الفنية «هذا ليس معرضاً»)، تلخص حكاية ارتباطه بزوجته صابرين، فهو ابن غزة، كما هو مئبت في الهوية الإسرائيلية التي باتت فلسطينية، بعد اتفاقيات أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية، وهي ابنة القدس. بهذا، فإن لمّ شملهما ممنوع في قوانين الاحتلال ضمن عائلة واحدة، فلا هو مسموح له بالإقامة في مدن وبلدات وقرى الضفة الغربية، والقدس، ولا هي مسموح لها بالتوجه إلى قطاع غزة.

في عام 2000، عند انطلاق الانتفاضة الثانية، كان زعرب يقيم في رام الله، ولم يتمكّن حينها من مغادرتها.

يلفت زعرب إلى أن لوحة «حصار» جزءٌ من مجموعة كاملة تحمل الاسم ذاته، وتتحدث عن حصار فلسطينيي غزة، حتى في وطنهم، سواء بالضفة الغربية أو القدس. ويشير إلى أنه، من الناحية الفنية، تعامل مع الأمر بتقنية الحصار داخل إطار اللوحة، إذ رسم نفسه في حالات عاطفية ضمن إطار العمل، وهي لوحات كبيرة الحجم. وفي هذا العمل تحديداً، استخدم أوراق ورد مُنشفة كانت أهدته إيّاها محبوبته التي باتت زوجة، في تعبير عن الأمل والألم في آن.

غادر زعرب رام الله في عام 2006، بعد أن رشحته مؤسسة عبد المحسن القطان للمشاركة في منحة ببيت الفن في باريس. كانت المرّة الأولى التي يسمح فيها الاحتلال للغزيّين ممن يعيشون في الضفة الغربية الخروج منها والعودة إليها. ولكن عندما كان في باريس حدثت الحرب بين الاحتلال الإسرائيلي وحزب الله اللبناني، وعندما اختُطف الجندي جلعاد شاليط في غزة، وبات التنسيق بعودته إلى رام الله مستحيلاً، اضطر إلى الاستقرار في فرنسا، لتبدأ رحلة اغترابه الثانية، في حين كان مفروضاً على زوجته أن تعود إلى القدس كل ستة أشهر لتحافظ على هويتها المقدسية. وحين رزقا بابنهما قدسي في عام 2007، باتت مضطرة لاصطحابه معها. وفي عام 2009، سأله ابنه عن سبب عدم مرافقته له ولوالدته إلى منزل الجد في القدس، ما أثار حالة من الصدمة لدى زعرب، فيجيبه كذباً بأنه يخشى ركوب الطائرات.

> غادر فلسطين إلى باريس ولم يستطع العودة إلى غزة أو الضفة

وعند عودته إلى المنزل قرب باريس، بدأ يرسم ما تولّد لديه من مشاعر من سياق حواره مع ابنه ذي العامين، وقتذاك. وكانت الأعمال التي رسم فيها ذاته أيضاً قطاع غزة. واليوم، يتجاوز عدد الشهداء 32 ألفاً، فيما يواجه الملايين من الغزيين المجاعة. قطاع غزة، أو في الضفة الغربية والقدس.

وعلى مدخل متحف بيكاسو في باريس، استوقف زعرب مشهد طفلة لا يزيد عمرها عن الرابعة تستلقي على بطنها، وترفع قدميها، وتحاول رسم نسخة من لوحة عملاقة للفنان العالمي الشهير، ما دفعه إلى مغادرة المتحف فوراً، لاستعادة بداية تجربته مع الفن في مخيم رفح، وتحديداً في سني انتفاضة الحجارة أو «الانتفاضة الأولى» (1987 – 1993). كان زعرب يفرّ إلى الرسم من رعب الاحتلال في مخيم رفح، حيث كان منزل عائلته على شارع عام، وكان جنود الاحتلال كلّما مرّوا من أمامه يلقون القنابل الغازية والصوتية داخل صالون المنزل، ما جعله يفرّ إلى أبعد زاوية في الصالون.

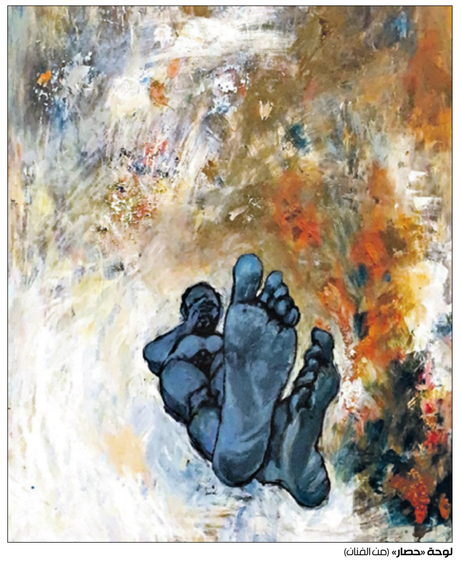
لوحة «حصار» (من الفنان)

متابعة

«بي بي سي»: أخطأنا خلال تغطية محاكمة إسرائيل

اختارت «بي بي سي» بث الدفاع الإسرائيلي بالكامل في المحكمة الدولية. في المقابل، عرضت اجزاءً من الحجج المضادة التي قدمتها جنوب افريقيا

لندن ـ **العربي الجديد**

قال رئيس السياسة التحريرية في هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي)، أخيراً، إن الهيئة «ربما ارتكبت خطأ» بسبب تغطيتها غير المتكافئة لقضية الإبادة الجماعية المرفوعة ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية. وخلّفت الحرب الإسرائيلية المتواصلة على غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، عشرات الآلاف من الضحايا المدنيين، معظمهم من الأطفال والنساء، ومجاعة أودت بحياة أطفال ومسنين، ما أدى إلى مثول إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية بتهمة ارتكاب إبادة جماعية.

لكن «بي بي سي» اختارت بث الدفاع الإسرائيلي بالكامل في المحكمة الدولية، في المقابل، عرضت أجزاءً فقط من الحجج المضادة التي قدمتها جنوب أفريقيا.

في جلسة مع المشرعين في لجنة الإعلام بالبرلمان، أثارت النائبة عن حزب العمال المعارض، جولي إليوت، هذه القضية، وشكّكت في نزاهة التغطية وحيادتها، وسلّطت الضوء خاصة على التناقض في وقت البث بين الجانبين. وعندما ضغطت إليوت على ديفيد جوردان، مدير السياسات التحريرية والمعايير في «بي بي سي»، أقر بأن تغطية الهيئة لم تقدم تكافؤاً مطلقاً بين العروض المقدمة إلى محكمة العدل الدولية. وقال: «عندما نظروا إليها، وعندما نظر إليها قسم الأخبار بأثر رجعي، اعتقدوا بأنهم ربما ارتكبوا خطأ في عدم جعل التغطية المباشرة للحدثين متشابهة أو متطابقة». وأوضح جوردان: «لقد كان قراراً تحريرياً صعباً حقاً بشأن جلسة الاستماع التي ذهبوا إليها»، مشيراً أيضاً إلى أن فريق الأخبار «أدرك الحاجة إلى تعديلات محتملة»، و«إذا فكروا في الأمر مرة أخرى، فربما فعلوا ذلك بطريقة مختلفة».

وبدا انحياز «بي بي سي» إلى الاحتلال إسرائيلي واضحاً منذ الأيام الأولى للعدوان على قطاع غزة، حتى إن مراسلة الهيئة، لوسي ويليامسون، دخلت مع جيش الاحتلال إلى مستشفى الشفاء في غزة، غداة اقتحامه «لمشاهدة ما تقول إسرائيل إنها عثرت عليه حتى الآن خلال عمليات تفتيش تجريها داخل مجمع الشفاء الطبي في غزة».

ومع إطلاق الدفعة الأولى من الأسرى الفلسطينيين المحررين بعد صفقة التبادل بين الاحتلال وحركة حماس، نشرت الهيئة مقابلة مع أسيرة عن إذلال الاحتلال للأسيرات، إلا أن «بي بي سي» اختارت ترجمة كلام الأسيرة المحررة بما يناسب الصورة التي تحاول رسمها عن الفلسطينيين الخارجين من معتقلات الاحتلال. ورغم انحياز «بي بي سي» إلى الاحتلال، فإن بعض الصحف البريطانية ما زالت تحرض ضد صحافييها العرب؛ إذ نشرت الصحيفة البريطانية، الأسبوع الماضي، تقريراً تحرض فيه على الصحافيتين اللبنانية ماري - جوزيه القزي والمصرية سهى إبراهيم، اللتين عملتا على تحقيق مفصّل نشرته الخدمة العربية في «بي بي سي» في 14 مارس/ آذار الحالي، مع مجموعة من صحافيين آخرين، بعنوان «عن الخوف وأزيز الرصاص في مستشفى ناصر قبل اقتحام الجيش الإسرائيلي له». ونجح الصحافيون في الحصول على شهادات وأدلة تثبت احتجاز وضرب وإذلال جنود الاحتلال الطاقم الطبي في مستشفى ناصر في غزة، بعد اقتحامه. وسبق أن كشف «العربي الجديد» أن المقر الرئيسي لـ«بي بي سي» في لندن يشهد اعتراضات متكرّرة من صحافيين وعاملين بريطانيين وعرب، وآخرين من جنسيات مختلفة، على تغطية الهيئة للعدوان على قطاع غزة.

أمام مقر محكمة العدل الدولية، يناير 2024 (بيشاك يورو/ Getty)

في مدينة غزة (داود أبو الكاس/ الأناضول)

منصة

عراقيل «غو فند مي»

لندن ـ **العربي الجديد**

تلقى منصة التمويل الجماعي، «غو فند مي» (GoFundMe)، بحملات التبرع للغزيين في قسم «قيد المراجعة»، ما يشلّ الحملة ويعيق وصولها إلى شعب يعاني القتل والتجويع. وبسبب وضع الحملات قيد المراجعة، لا يستطيع منظموها سحب الأموال الواردة، وإيصالها إلى من يحتاجونها. نقل موقع ذا فيرجز التقني عن منظم حملة لجمع المال لشراء شرائح اتصالات إلكترونية للفلسطينيين في قطاع غزة، أنه وجد نفسه وسط متاهة من سلاسل البريد الإلكتروني لخدمة العملاء، إلى جانب المراسلات المتبادلة مع المانحين والمنظمين، وكل ذلك بينما أصبحت الحاجة في قطاع غزة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. تلقى منظمو حملات عدة متعلقة بفلسطين نفس الرسالة الإلكترونية من «غو فند مي»، التي تطلب منهم تقديم معلومات ووثائق إضافية.

وجاء في الرسالة: «نظراً إلى التطورات الأخيرة داخل المنطقة، فإننا نراجع بعناية حملات جمع التبرعات المتعلقة بهذه الأزمة»، مضيفةً: «هذه خطوة مهمة للمساعدة في ضمان امتثال حملات جمع التبرعات لجميع القوانين المعمول بها والسياسات المطبقة بصرامة من شركاء الدفع لدينا وشروط الخدمة الخاصة بنا». وحتى بعد أن يرسل المنظم معلومات إضافية حول المستفيد الأصلي، لا تستوفي حملة جمع التبرعات متطلبات «غو فند مي». واعتبر منظمو الحملات ما تمارسه «غو فند مي» مراجعة متشددة، أدت إلى تباطؤ جهود المساعدة، كما أدت السياسات غير المتسقة إلى إرباك المنظمين والجهات المانحة. ووجد المنظمون هذه العقبات الإضافية محيرة، خصوصاً وأن منهم من أداروا حملات «غو فند مي» عدة أخرى ولم يواجهوا قط هذه الإجراءات الإضافية. وطلب من منظمة حملة الشرائح الإلكترونية تقديم معلومات شخصية للمشاركين في التبرعات، إضافة إلى قائمة بالأفراد الذين سيحصلون على الشريحة، وهو طلب قد يكون من المستحيل تحقيقه، نظراً إلى حالة الطوارئ في قطاع غزة.

تتمتع المنظمات الإنسانية الأخرى، مثل وكالة الأمم المتحدة للاجئين، أو برنامج الأغذية العالمي، بما يعرف بالامتيازات والحصانات، ما يسمح لها بتوزيع الغذاء أو المساعدات الأخرى مع حمايتها من الضغوط الحكومية أو غيرها من التدخلات. فيما تخضع شركة مثل «غو فند مي» للقوانين المحلية. لكن، حتى في هذه الحالة، يقول الأستاذ المساعد في جامعة فيرجينيا، أرون مارتن، ذو الخبرة في المنظمات الإنسانية وسياسة التكنولوجيا، إنّه «بالنسبة إلى عمليات العناية الواجبة الداخلية وإدارة المخاطر الخاصة بـ«غو فند مي»، يجب أن يكونوا قادرين على القول على الأقل إننا تحققنا، ومسحنا الأسماء، أو ما زلنا نحقق».

ونقل «ذا فيرجز» عن «غو فند مي» قولها: «تماماً كما فعلنا مع الأزمات السابقة، لدينا فريق من الخبراء يراجعون ويفحصون حملات جمع التبرعات من خلال عملية التحقق القياسية لدينا لضمان التحقق منها، والتوافق مع القوانين الدولية ذات الصلة واللوائح العالمية والمتطلبات التي تمليها معالجات الدفع لدينا». ورفضت المنصة الاتهامات قائلة إن «أي اقتراح بالتمييز لا أساس له على الإطلاق، ولا أساس له من الصحة، ويتعارض مع القيم التي توجه برنامجنا». وفي مارس/آذار الحالي، أصدرت المنصة إشعاراً يشرح كيف يمكن للمنظمين الالتفاف حول الإجراءات الإضافية وتجنب أي تأخير، مضيفةً أنها ستلتزم بالقوانين واللوائح «لجعل تدفق الأموال من الجهات المانحة إلى المستفيدين في أسرع وقت ممكنا».

> تطلب منصة «غو فند مي» من المتبرعين معلومات ووثائق إضافية